مع زيادتي فعلان او وزن الفعل فلان العلمية تخلف الوصف فيبقى تبعه
للعلمية والزيادتين او للعلمية ووزن الفعل واما ما فيه الوصف والعدل
وذلك نحو فعال ومفعل نحو احاد وموحد فمذهب سيبويه انهما اذا سمي
بهما امتنعا من الصرف للعلمية والعدل قال في شرح الكافية وكل معدول
سمي به فعدله باق الا سحر وامس في لغة بني تميم فان عدلهما يزول بالتسمية
فيصرفان بخلاف غيرهما من المعدولات فان عدله بالتسمية باق فيجب منع
صرفه للعدل والعلمية عند اكثرهم وغيرهم هذا مذهب سيبويه ومن عزى
اليه غير ذلك فقد اخطا وقوله ما لم يقل والى هذا اشرت بقولي . وعدل
غير سحر وامس في . تسمية تعرض غير منتفي . وذهب الاخفش وابو علي
وابن برهان الى صرف العدد المعدول مسمى به وهو خلاف مذهب سيبويه
رحمه الله هذا كلامه بلفظه واما الجمع المتناهي مفاعل ومفاعيل فقد
تقدم الكلام على التسمية به واذا انكر شيء من هذه الانواع الخمسة بعد
التسمية لم ينصرف ايضا اما ذو الف التانيث فبلا خلاف واما ذو الوصف
مع زيادتي فعلان او مع وزن الفعل او مع العدل الى فعال او مفعل فلانهما
لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع
هذه العلل هذا مذهب سيبويه وخالفه الاخفش في باب سكران فصرفه
باب ق واما احمر ففيه اربعة مذاهب احدها منع الصرف وهو الصحيح الثاني الصرف
وهو مذهب المبرد والاخفش في احد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الاوسط
قال في شرح الكافية واكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته
اولى لانها اخر قوليه ق الثالث ان سمي باحمر رجل احمر لم ينصرف بعد
التنكير وان سمي به اسود ونحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الانباري
ق الرابع انه يجوز صرفه وترك صرفه قاله الفارسي في بعض كتبه واما
المعدول الى فعال او مفعل فمن صرف احمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم
الخلاف في اجمع اذا نكر بعد التسمية **تنبيه** اذا سمي بافعل
التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف باجماع كما قاله في

شرح

شرح الكافية قال الا انه لا يعود الى مثل الحال التي كان عليها اذا كان
صفة فان وصفيته مشروطة بمصاحبة من لفظا او تقديرا فان سمي به مع
من ثم نكر امتنع صرفه قولا واحدا وكلام الكافية وشرحها يقتضي
اجراء الخلاف في نحو احمر فيه ايضا **وما يكون منه منقوصا ففي اعرابه**
نهج جوار يقتفي يعني ان ما كان منقوصا من الاسماء التي لا تنصرف سواء
كان من الانواع السبعة التي احد علتيها العلمية او من الانواع
الخمسة التي قبلها فانه يجري مجرى جوار وغواش وقد تقدم ان نحو جوار
يلحقه التنوين رفعا وجرا فلا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم
من انه اشار الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيهما
واحد فمثاله في غير التعريف اعيم تصغير اعمى فانه غير منصرف للوصف
والوزن ويلحقه التنوين رفعا وجرا نحو هذا اعيم ورايت اعيمي ومررت
باعيم والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار وفي هذا
خلاف فيه ومثاله في التعريف قاض اسم امراة فانه غير منصرف
للتانيث والعلمية ويعيل تصغير يعلى وبرم مسمى به فانه غير منصرف
للوزن والعلمية والتنوين فيهما في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة
وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي الى ان نحو قاض اسم امراة ويعيل
يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة فيقولون هذا يعيلي
وقاضي ورايت يعيلي وقاضي ومررت بيعيلي وقاضي واحتجوا بقوله . قد
عجبت مني ومن يعيليا . لما رايتني خلقا مقلوليا . وهو عند الخليل وسيبويه
والجمهور محمول على الضرورة كقوله . ولكن عبد الله مولى مواليا . **ولاضطرار**
او تناسب صرف ذو المنع بلا خلاف فمثال الضرورة قوله . ويوم دخلت
الخدر خدر عنيزة . فقالت لك الويلات انك مرجلي . وقوله . واتاها احيمر
كاخي السهم بعضب فقال كوني عقيرا . وقوله . تبصر خليلي هل ترى
من ظعائن . وهو كثير نعم اختلفوا في نوعين احدهما ما فيه الف التانيث
المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة وقال انه لا فائدة فيه اذ يزيد

Copyright © King Saud University